

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

رقم ٢٣٠ لسنة ١٩٦٩

بعينات بالجهاز المركزي للمحاسبات

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور ،

وعلى القانون رقم ١٢٩ لسنة ١٩٦٤ باصدار قانون الجهاز المركزي للمحاسبات ؛

وعلى القرار الجمهوري رقم ١٣٤٩ لسنة ١٩٦٤ بشأن تشكيل

الجهاز المركزي للمحاسبات ؛

وعلى القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ باصدار قانون نظام العاملين

المدنيين بالدولة ؛

وعلى ميزانية الجهاز المركزي للمحاسبات للسنة المالية / ١٩٦٨

٤ ١٩٦٩

قرر :

مادة ١ - يعين كل من السادة الآتية أسماؤهم بعد بالدرجة الأولى بالجهاز المركزي للمحاسبات :

السيد / أحمد السيد أحمد شاهين .

السيد / المهندس محمد عبد العزيز حبيب .

السيد / حسين محمد فليفل .

السيد / أنور أحمد رفت .

مادة ٢ - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ما

صدر برأسة الجمهورية في ٣ ذى الحجة سنة ١٣٨٨ (٢٠ فبراير سنة ١٩٦٩) .

جمال عبد الناصر

رئيس وفد الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

الجزائر في ١٨ يونيو سنة ١٩٦٨

سيادة الرئيس

أنشرت بالإفادة أني قسلمت كتابكم بتاريخ ١٨ يونيو ١٩٦٨ ونصله كالتالي :

أثناء الدورة الأولى للجنة المشتركة العربية الجزائرية المنعقدة في الجزائر من ٥ إلى ١٨ يونيو ١٩٦٨ تم الاتفاق على ما يلي :

يزيد حد المديونية التي حددها نصوص المادة (٤) من اتفاق الدفع العربي الجزائري الموقع عليه بتاريخ ٢٤ أبريل سنة ١٩٦٣ والذي بلغ ٥٠٠ ألف دولار أمريكي حسابي إلى ٧٥٠ ألف دولار أمريكي حسابي ابتداء من توقيع هذا الكتاب المتبادل والذي يعتبر جزءا لا يتجزأ من ذلك اتفاق .

رجاء التكرم بموافقاتكم بتأكيد موافقتكم على ما تقدم .

ويشرفني أن أؤكد لسيادتكم موافقتي على ما جاء بهذا الكتاب ما

نور الدين دلبي

وزير التجارة

ورئيس وفد الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

إلى السيد / حسن عباس زكي

وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية

ورئيس وفد الجمهورية العربية المتحدة

وزارة الخارجية

قرار

وزير الخارجية

بعد الاطلاع على قرار السيد رئيس الجمهورية رقم ١٤١٧
لسنة ١٩٦٨ الصادر في ٢ أكتوبر سنة ١٩٦٨ بشأن الموافقة على
البروتوكول رقم (٥) والكتاب المتبادل الملحقة به بتاريخ ١٩٦٨/٦/١٨
والموقعة في الجزائر بين حكومة الجمهورية العربية المتحدة وحكومة
الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية .

قرر :

مادة وحيدة - ينشر في الجريدة الرسمية البروتوكول رقم (٥)
والكتاب المتبادل الملحقة به بتاريخ ١٩٦٨/٦/١٨ والموقعة في الجزائر
بين حكومة الجمهورية العربية المتحدة وحكومة الجمهورية الجزائرية
الديمقراطية الشعبية وي العمل به من تاريخ التوقيع عليه في ١٩٦٨/٦/١٨
تمهيناً في ٢٣ رجب سنة ١٣٨٨ (١٦ أكتوبر سنة ١٩٦٨)

عن وزير الخارجية
(إمضاء)